الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-06-23

الخبير القانوني عمار رخيلة لـ"البلاد"

لا مهلة إضافية للمجلس الدستوري وهذا موعد استقالة حكومة جراد

■ من حق الرئيس تسمية الوزير الأول ونترقب شكل التحالفات

قال الخبير الدستوري، عمار رخيلة، إن مصير الحكومة الحالية وموعد تشكيل الحكومة القادمة التي يرتقب أن تشكلها الأحزاب الفائزة في الانتخابات سيتحدد بعد تنصيب البرلمان القادم وأن الرئيس في أريحية من أمره بشأن مسألة قائد الجهاز التنفيذي أو الوزير الأول لغياب الأغلبية البرلمانية في الوقت الراهن. وفي وقت تتجه أنظار الطبقة السياسية إلى فتوى المجلس الدستوري الذي ينتظر أن يصدر النتائج النهائية لانتخابات 12 جوان في الساعات القادمة، يدور الحديث عن تركيبة البرلمان القادم وهوية الحكومة التي ستنبثق عن هذا البرلمان. ويوضح الخبير الدستوري عمار رخيلة أن النتائج التي أفرزتها التشريعيات يمكن القول عنها إنها شبه نهائية، لأن دور المجلس الدستوري سيقتصر على ضبط النتائج من الناحية الإحصائية فقط وسينظر في بعض الطعون المؤسسة تأسيسا قانونيا، ويؤكد أن المجلس الدستوري لا يمكنه طلب أي مهلة إضافية من أجل دراسة الطعون والقانون يقيده بـ10 أيام للفصل فيها وإعلان النتائج النهائية للإنتخابات التشريعية ويصدر بذلك القرار في الجريدة الرسمية يتضمن نتائج الانتخاب النهائية والقائمة النهائية لعضوية المجلس الوطني ويمكن أن يصدر قرار حول الطعون. أما بشأن جلسة تنصيب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، فيقول رخيلة إنها ستكون في ظرف أسبوع وتوقع أن تجرى جلسة التنصيب تزامنا مع موعد 5 جويلية ذكرى الإستقلال وتنظيم أول جلسة لنواب البرلمان الجديد، التي يترأسها وفق العادة، مناصفة، أكبر نائب وأصغر نائب سنا ويتم فيها انتخاب رئيس المجلس الشعبي الوطني ولجنة إثبات العضوية والمصادقة على تقرير لجنة إثبات العضوية، على أن تقدم الحكومة الحالية استقالتها لرئيس الجمهورية بعد ذلك ويمكن. حسب رخيلة. أن تكون هناك دورة استثنائية من أجل تمرير بعض المراسيم والمشاريع ذات الأولوية وفي حال كانت سيعلن عنها خلال التنصيب. وبالنسبة للحكومة يفترض أن تقدم استقالتها للرئيس وله كل الصلاحية لتفويض الوزير الأول عبد العزيز جراد لتشكيل حكومة جديدة أو يعين شخص آخر. ويوضح الخبير الدستوري أنه لا توجد أي مادة في الدستور تعطي مهلة محددة للحكومة الحالية لتقديم استقالتها، لكن رغم ذلك، فإنه سياسيا وأخلاقيا ينبغي بمجرد الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية من طرف المجلس الدستوري الذي يعوض في الوقت الراهن المحكمة الدستورية وتنظيم أول جلسة لنواب البرلمان الجديد، تقدم الحكومة الحالية استقالتها لرئيس الجمهورية. وقبل هذا وذاك يجب أن تتضح معالم الحكومة من خلال إعلان الكتل المنتخبة. وحسب رخيلة، فإن الرئيس في أريحية من أمره لتشكيل الحكومة لكن يجب التريث لمعرفة شكل التحالفات داخل البرلمان، لكن يرجح أن يعين الرئيس وزيرا أول وليس رئيس حكومة لعدم وجود أغلبية برلمانية ظاهرة من أحزاب معارضة.

زهية رافع

من أولويات المرحلة

أ.بن نعوم

رغم مرور 10 أيام عن التشريعيات المسبقة ، إلا أن هذا الاستحقاق الانتخابي ما زال يثير بنتائجه التساؤلات ، و لاسيما تلك المتعلقة بمستقبل البلاد ، و مستقبل أبنائها ،في ظل عدم حسم الصندوق في مسألة الأغلبية البرلمانية ، التي قد تحتاج إلى تحالفات بين كتل برلمانية غير متجانسة ، في حالة استبعاد حزبي جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي.فضلا عن تقليص فرص الاستفادة مما يتوفر عليه الحزبان من كفاءات و خبرات ، قد تكون ذات أهمية بالغة في تجسيد برنامج الجزائر الجديدة و التزامات رئيس الجمهورية الـ54.

إذ الجانب الأبرز في المرحلة القادمة هو ذلك المتعلق باختيار الرجال المدعووين لتنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسي ، و هو الخيار الأفضل في الظروف الحالية ، لأن أي برنامج بديل سيحتاج إلى كثير من الوقت للتوافق عليه ، كما يتطلب تبنيه من طرف أغلبية برلمانية متماسكة و منسجمة، و هو أمر صعب المنال على ضوء توزع مقاعد البرلمان الجديد.

كما أن الحديث عن الحاجة إلى حزب خاص بالرئيس يتبنى تنفيذ برنامجه الانتخابي،هو حديث بعيد عن الواقعية ، إذ لو كانت الرئاسة في حاجة إلى حزب ، لأنشأته قبل التشريعيات ، و ليس بعدها ، فضلا عن أن هذه الخطوة قد تضعف البرلمان الجديد جراء نزوح النواب إلى حزب الرئيس.

و بالتالي ، فإن التعامل مع الواقع السياسي الذي أفرزته الانتخابات التشريعية ، و محاولة تكييفه مع البرنامج السياسي، يبدو الخيار الأمثل، إذا تم تحييد الانتهازيين في تشكيلة الطاقم الحكومي للمرحلة القادمة. و لن نكشف جديدا إذا قلنا أنه بحسب مصداقية و كفاءة الرجال المختارين للمهام الحساسة ، ستحدد درجة النجاعة في معالجة الملفات الشائكة ، كملف المنظمات الإرهابية ، و ملف استرجاع الأموال المنهوبة ، و استعادة هيبة الدولة ، و مواصلة الحرب على الفساد بكل أشكاله و أنواعه...

و من هنا يحق لنا اعتبار قضية اختيار الرجال أولى من جميع الملفات و أدقها، نظرا لحشود الانتهازيين المندسين في صفوف الكثير من تنظيمات المساندة ، التي تزدهر في مواسم الانتخابات.

و لذا نعتقد أنه بعد اختيار الرجال و وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، و تحييد الانتهازيين بجميع أشكالهم ، فإنه يمكن مباشرة العمل مع البرلمان الجديد في معالجة بقية الملفات المطروحة على الساحة الوطنية بكل طمأنينة و ثقة ، فاختيار رجال المرحلة هو أولى أولويات العهدة التشريعية في اعتقادنا.

بعد إيداع 35 شخصا الحبس حاولوا التأثير على التشريعيات.. خبراء لـ" الحوار":

عهد تزوير الانتخابات والإفلات من العقاب انتهى

اتجهت العدالة الجزائرية لفتح تحقيق حول مزاعم بالتزوير في بعض المراكز الانتخابية، وهذا بعد أن عبرت بعض الأحزاب السياسية عن هواجسها ومخاوفها من تأثير ذلك على العملية الانتخابية برمتها، ما من شأنه أن يقطع الطريق أمام أي محاولة للطعن في نزاهة العملية الانتخابية.

رخيلة: العادلة طبقت القانون في قضية التزوير في الانتخابات

أكد المحامي عامر رخيلة، في اتصال هاتفي مع "الحوار"، أنه لطالما كان قانون الانتخابات الجزائري وقانون العقوبات فيه ينصان على المخالفات المتعلقة بالجريمة الانتخابية، سواء المخالفات المادية التي تمس محاضر الفرز أو أوراق التصويت أو التجاوزات التي قد تصل إلى حد تزوير سجلات العملية الانتخابية. كما أشار رخيلة إلى مخالفات أخرى يعاقب عليها قانون الانتخابات الجزائري والمتضمنة محاولة عرقلة العملية الانتخابية، حرق صناديق الانتخاب، تكسير المراكز الانتخابية، منع المواطنين بالقوة من أداء واجبهم الانتخابي، كل هذه الممارسات -يضيف رخيلة- كانت تتم دون أي رقيب أو حسيب، سواء بتواطؤ مباشر من طرف السلطات الوصية أو في شكل تراجع من السلطات الأمنية والقضائية في أداء مهامها.

ومن هذا المنطلق، أكد رخيلة أن فتح تحقيق قضائي وتوجيه تهم التزوير إلى 86 شخصا متورطا في هذه الجريمة التي تهدف إلى العبث بنتائج الانتخابات التشريعية التي تم إجراؤها في 12 جوان الفارط ما هو إلا تطبيق للقانون ليس إلا، وتحريك للقوة العمومية في اتجاه التقيد التام بالنص القانوني الذي ينص على ذلك، وضد أي مخالفة عن طريق مباشر أو غير مباشر تستهدف العملية الانتخابية برمتها.

وأضاف رخيلة أن الالتزام الذي أكدت عليه السلطة، وعلى رأسها رئيس الجمهورية، بتوفير كل أطر الحماية المادية والبشرية والقانونية للعملية الانتخابية من بدايتها إلى غاية آخر مرحلة فيها تؤكد اليوم فعلا من خلال تحرك العدالة الجزائرية بصفة مستعجلة للنظر في الموضوع ما من شأنه أن يعطي انطباعا خاصا ويكرس لسيادة الدولة والقانون، بعد أن تم تغييب هذه الثقافة في أبجديات قاموس المواطنة لدى المواطن الجزائري الذي يغلب عليه منطق الجهوية العشائرية والصراعات القبلية لدى كل استحقاق انتخابي، ومنه فإن رفع القيود عن العدالة وإعطاءها كامل الصلاحيات في هذا التوقيت عكس ما كان في النظام السابق الذي تم فيه إقصاء العدالة وتهميشها ومنعها من أداء واجبها في مراقبة ومرافقة العملية الانتخابية.

هذا التوجه الذي يمكن أن يكون له جانب تربوي وأخلاقي، بحيث -يقول- يضع حدا لكل من تسول له نفسه مستقبلا للعبث أو التشويش على أي استحقاق انتخابي في الجزائر أو أي ممارسات أخرى بإمكانها أن تضر بالمصلحة العامة.

ماروك: عهد التزوير انتهى

من جانبه، أكد المحلل السياسي لزهر ماروك، في اتصال مع "الحوار"، أن تحرك العدالة مؤخرا وتوجيه تهم التزوير إلى 86 شخصا خلال العملية الانتخابية إلى حد الآن، لم يأت من فراغ، بل بالاستناد على معطيات وأدلة مادية ملموسة، حيث أضاف لزهر ماروك أن القانون الجزائري، خصوصا فيما تعلق بنص العقوبات، يحتوي على ترسانة ضخمة من المواد القانونية التي تجرم وتدين أي مساس بالعملية الانتخابية، سواء تعلق الأمر بالتزوير أو محاولة ضرب مصداقية الصناديق أو سير العملية الانتخابية ومحاولة عرقلتها أو التشويش عليها أيضا. وأشار لزهر ماروك إلى أنه لأول مرة يتم إقرار مواد قانونية ردعية جزائية تجرم كل من تسول له التلاعب بأصوات الشعب تصل إلى حد 20 سنة في حال إثبات ذلك من طرف الجهات القضائية المختصة، ومنه فإن الذهاب إلى تطبيق هذه النصوص القانونية في حق كل من تثبت التهمة عليه هو تكريس لسلطة القانون وإرسال رسالة واضحة وصريحة لكل من تسول له نفسه الإقدام على أي عمل من شأنه إفشال العملية الانتخابية. وأضاف لزهر ماروك أن العدالة الجزائرية أضحت في موقف متقدم، بدليل أنها ضمن معركة مفتوحة على جميع الجبهات كملف الفساد أو الآن ملف التزوير الذي تحركت بصورة سريعة فيه، واتجهت إلى فتح تحقيق قضائي وإحالة المتهمين على الجهات المختصة لكي ينالوا جزاءهم وفق ما يقره القانون.

وفي سياق متصل، دعا لزهر ماروك إلى إعادة النظر في معايير اختيار المندوبين الولائيين التابعين للسلطة الوطنية المستقلة لتنظيم ومراقبة الانتخابات، بحكم أن أداءهم كان ضعيفا ولم يرق إلى مستوى الحدث، أو بسبب تورط البعض منهم في فضيحة التزوير بصفة غير مباشرة، هذا الذي يستدعي تصفية هذه العناصر المدسوسة لتطهير السلطة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات من كل أشكال التواطؤ والتمييز وإعطاء مصداقية وشفافية لها أكثر.

عمر باي

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

بعد سقوط الأغلبية البرلمانية.. رئيس الجمهورية سيختار وزيرا أوّل

"حكومة كفاءات" لإتمام التغيير والإصلاحات

■ هذه الملفات والأولويات و"الاستعجالات" في انتظار الطاقم القادم ■ "الأحرار"..رقم جديد في معادلة التركيبتين التشريعية والتنفيذية ■ نتائج التشريعيات ترسم خارطة مغايرة وتنهي عهد "ليّ الذراع"

تتجه أنظار المراقبين والسياسيين، ومعهم المواطنين، إلى ما ستكون عليه ملامح الحكومة الجديدة، بعد عشرة أيام من تنظيم الانتخابات التشريعية المسبقة، -في انتظار "إعلان" المجلس الدستوري قر يبا- والتي يراهن رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، على أن تكون "لبنة في مسار مسعى التغيير وبناء جزائر ديمقراطية أقرب للمواطن مما مضى"، حيث وضعت النتائج التي أفرزها صندوق الاقتراع، المهتمين بالشأن السياسي أمام عدة سيناريوهات إزاء التشكيلة القادمة التي ستغيب عنها صفة "رئيس الحكومة" بعد سقوط "الأغلبية البرلمانية".

مليكة. خ

وإذ لم يول رئيس الجمهورية، اهتمامه بنسبة المشاركة في هذه الانتخابات مقابل تركيزه على الشرعية، بعيدا عن تضخيم الأرقام الذي كثيرا ما لازم التجارب الانتخابية السابقة، بشهادة الأحزاب السياسية التي كثيرا ما اشتكت من التزوير والسطو على الإرادة الشعبية.

فقد كانت تشريعيات 12 جوان، خطوة أخرى بعد الاستفتاء على أعلى وثيقة قانونية في البلاد في الفاتح نوفمبر من العام الماضي، حيث أكدت نسبة المشاركة فيه، الوجه الحقيقي للممارسة الديمقراطية، دون عقدة، كون الرهان كان حينها وضع حد لكل أشكال التزوير، تجسيدا للمادتين السابعة والثامنة من الدستور، القاضيتين بأن السلطة تعود للشعب.

وأمام تعهد الرئيس تبون، باحترام نتائج الانتخابات والتعامل مع الحكومة وفق أحكام الدستور، يرى متتبعون بأن التوجه نحو خيار تشكيل حكومة، بوزير أول، يفرض نفسه دستوريا وقانونيا وسياسيا، في ظل انعدام أغلبية برلمانية، حيث لم يفز حزب جبهة التحرير الوطني رغم احتلاله المرتبة الأولى في هذه الانتخابات سوى على 105 مقاعد من أصل 407، ليليه المستقلون كقوّة جديدة مؤثرة بـ78 مقعدا، في حين حلت حركة مجتمع السلم في المرتبة الثالثة بـ64 مقعدا.

وتفصل المادة 103 من الدستور في هذه الإشكالية، حيث تشير فقرتها الأولى إلى أن الحكومة يقودها الوزير الأول في حال أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية رئاسية، أما الحالة الثانية فقد حددتها الفقرة الثانية من نفس المادة والتي نصت على أنه "يقود الحكومة رئيس حكومة في حال أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية برلمانية، وهو ما يؤكد أن تسمية "الوزير الأول" ستستمر مع التغيير الحكومي القادم.

ومن بين ما حمله المشرّع من فرق في الصلاحيات بين "الوزير الأول" و"رئيس الحكومة"، هو ما تضمنته المادتان 105 و110 من الدستور، فالوزير الأول "كلف باقتراح تشكيل الحكومة" من قبل الرئيس، كما جاء في المادة 105 التي يؤكد نصها على أنه في حال "أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية رئاسية، يعين رئيس الجمهورية، وزيرا أول ويكلفه باقتراح تشكيل الحكومة وإعداد مخطط عمل لتطبيق البرنامج الرئاسي الذي يعرضه على مجلس الوزراء".

ولا يتعدى دور الوزير الأول في هذه الحالة، اقتراح أسماء أعضاء الحكومة على رئيس الجمهورية، ويكون من صلاحيات هذا الأخير قبول أو رفض أو تعديل التشكيلة الحكومية، في حين أن رئيس الحكومة لا يقترح على الرئيس أعضاء الحكومة، وإنما يشكل الحكومة ويعرضها على رئيس الجمهورية.

سيناريوهات التشكيلة الحكومية الجديدة

ويطرح متتبعون للشأن السياسي، بعض السيناريوهات المحتملة إزاء تشكيلة الحكومة القادمة، حيث يرجّح البعض أنها ستكون جزئيا من الأحزاب الفائزة في انتخابات 12 جوان بالإضافة إلى الأحرار، في الوقت الذي يستبعد فيه أن يلجأ الحزبان التقليديان، حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، الذي حل رابعا في التشريعيات بـ57 مقعدا، لإقامة تحالف برلمانيا بينهما مثلا، وذلك في سياق محاولتها إبعاد مظاهر وشبهات التورط في التسيير النيابي الارتجالي خلال العهدة السابقة.

ويتجه السيناريو الثاني، نحو إمكانية تشكيل "حكومة تكنوقراط" مع الإبقاء على بعض وزراء الحكومة الحالية الذين اثبتوا فعاليتهم ميدانيا وأعطوا ديناميكية لقطاعاتهم طوال توليهم لها، ولم يتردد رئيس الجمهورية في الإشادة بما قدموه خلال اجتماعات مجلس الوزراء، في الوقت الذي أعاب فيه على التسيير الحكومي بشكل عام بسبب التماطل في الاستجابة لانشغالات المواطنين، عندما قال عبارته المعروفة "الحكومة فيها وعليها".

وفي مقابل ذلك، بدأ مؤشر جديد يلوح في أفق المشهد السياسي مع تحركات الفائزين في القوائم الحرة لاستحداث تكتل نيابي داعم لبرنامج رئيس الجمهورية وحتى يكون قوة مؤثرة داخل البرلمان والذي من شأنه أن يغير موازين المعادلة النيابية داخل قصر زيغود يوسف بما يدفع إلى وضع قطيعة مع ممارسات الماضي خصوصا مع قرار وضع حد لشبهة المال الفاسد والشكارة التي طغت سابقا على الانشغالات الحقيقية للمواطنين.

مواصلة مسار التغيير والإصلاحات

وفي انتظار تشكيل الهيئة التنفيذية الجديدة ووسط كثير من الترقب و"السيسبانس"، يراهن مراقبون على مواصلة الحكومة القادمة مسار التغيير والإصلاحات التي باشرها رئيس الجمهورية على المستويات السياسية والاقتصادية في ظل المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة.

وسيكون أمام الجهاز التنفيذي القادم ضمن هذه الديناميكية، مهمة إنهاء الورشات السياسية وخاصة التحضير اللوجيستيكي للانتخابات المحلية المسبقة والتي أكد بشأنها الرئيس تبون، أنها ستكون آخر لبنة في مسار التغيير.

كما أن ملف الإنعاش الاقتصادي سيكون من أبرز الرهانات التي يعمل رئيس الجمهورية على رفعها، وستقع على عاتق الطاقم الوزاري الجديد، مهمة تحريك عجلتها التي لم تسر بالوتيرة المرجوة، في الوقت الذي لم يتوان فيه الرئيس تبون في توجيه انتقاداته اللاذعة لبعض الوزراء الذين لم يحققوا الأهداف، المسطرة والمطلوبة منهم في الآجال المحددة.

والأمر ذاته بالنسبة لمواصلة محاربة الفساد الذي مازالت مظاهره تسري في بعض دواليب الإدارة، مما عرقل المشاريع التنموية أحيانا خصوصا التي لها علاقة مباشرة بالمصالح اليومية لعامة المواطنين في ظل الترويج لفكرة "الثورة المضادة"، فضلا عن رفع الغبن عن مناطق الظل التي أمر رئيس الجمهورية بإيلاء عناية خاصة بساكنتها والإسراع في الاستجابة لاحتياجاتهم، تحقيقا لمبدأ تحقيق المساواة بين كافة المواطنين وفي كل مناطق البلاد.

والمؤكد أن تحقيق كل هذه الأهداف لابد أن يركز أساسا على محاربة البيروقراطية واستعجال الرقمنة التي من شأنها تسريع وتيرة التنمية المحلية والكشف عن مكامن الخلل التي مازالت تقوض كل جهد تنموي، مما حال دون تلبية الانشغالات الاجتماعية والاقتصادية في الآجال المحددة، وهو ما يفتح المجال لتأكيد المراقبين بأن الحكومة الجديدة ستكون في كل الحالات والأحوال، للكفاءات والطاقات القادرة على تقديم إضافة وتطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الطموح والاستشرافي، الذي يتطلّب رجال ونساء قادرين على تنفيذه كاملا غير منقوص، ومسايرة وتيرة وسرعة القرارات "الثورية" والجريئة للرئيس تبون.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

L'EDITORIAL

Le secret des 5 partis dominants

ZOUHIR MEBARKI

Recettes. Mis à part les indépendants, devenus 2ème force à l'APN, les partis politiques, arrivés en tête après les résultats provisoires, ont chacun une histoire. Pour le FLN, la charge mémorielle qui est la sienne depuis le 1er novembre 1954 est ancrée dans l'imaginaire collectif. Rien ni personne ne pourra lui ôter cette aura accumulée durant huit années de lutte et d'une grande victoire, celle de l'indépendance. C'est ainsi qu'il a pu résister aux diverses attaques, notamment lors du 5 octobre 1988, mais aussi de ceux qui voulaient son retrait de la vie politique et son entrée au musée. À chaque fois, il s'est redressé avec panache porté par ses militants fidèles au serment fait aux chouhada. Pour lui tout est là. Il n'a pas d'autres secrets. Pour le MSP qui doit sa création au défunt Mahfoud Nahnah, c'est une autre histoire. Le peuple algérien avait trouvé refuge dans l'Islam durant toute la durée de la colonisation. Pour ne pas perdre son âme face aux nombreuses tentatives d'aliénation concoctées par le colonialisme. Cheikh Nahnah avait compris que le peuple algérien voulait poursuivre sa vie spirituelle telle que tracée par ses ancêtres. Modérée, tolérante, généreuse, prônant la paix et axée sur le progrès. Par son courage et sa détermination, il a su convaincre les Algériens contrairement aux autres partis dits islamiques qui prônaient la haine de l'autre, la violence et la régression. C'est ce capital laissé par le Cheikh qui fait du MSP, un parti dominant. Un capital que ses héritiers mettent quelquefois à mal. Pour El Moustakbel et El Bina, leur succès est lié à l'assurance qu'offre l'image de ses leaders aux Algériens. Pour avoir participé, tous deux, à l'élection présidentielle, ils renvoient une image rassurante que recherche l'Algérien. En plus d'un travail organique non négligeable sur le terrain, il faut le dire. Plus spécifique est le cas du RND. C'est un parti déconfit que Tayeb Zitouni a pu sauver. Un homme qui réussit ce qu'il entreprend. Après plusieurs mandats à la tête de l'APC d'Alger-Centre, il y a laissé un bilan plus que positif. Perspicace, il avait pris la tête du premier mouvement de contestation qui s'était dressé au RND contre la « Issaba ». Il a su apaiser les esprits et rassembler les militants. C'est un travail sous sa direction qui explique le résultat du 12 juin. Ceci dit ces partis dominants ont du travail devant eux pour mieux réussir les autres échéances électorales !

Z.M.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

ASSEMBLÉE POPULAIRE NATIONALE

DES MISSIONS BIEN DÉFINIES

Les législatives du 12 juin vont donner lieu à une nouvelle Assemblée populaire nationale pour la neuvième législature de l'Algérie indépendante. Quelle marge de manœuvre pour cette nouvelle APN issue d'un scrutin avec un taux de participation tutoyant les 23% ? Quelle tâche auront les députés en vue de lui redonner une légitimité ?

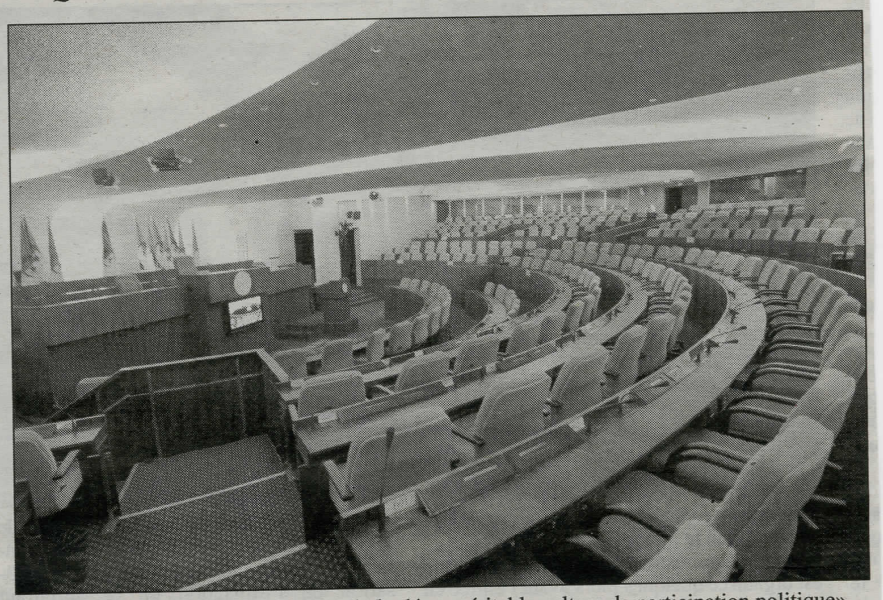

Professeur en sciences politiques à l'université de M'sila, Abdellah Houadef explique d'abord que le concept de légitimité, «défini comme le processus de gouvernance du consentement populaire par le biais d'élections dans les systèmes hybrides, doit être corrigé».

Pour le chercheur, dans ce type de systèmes politiques «la légitimité se définit par deux voies : la première est la vision légitime du pouvoir, en fonction des outils législatifs qu'il produit, de ses discours et de ses pratiques». La seconde, poursuit-il «est plus décisive, et concerne l'acceptation par la communauté internationale des pratiques d'un pouvoir politique fondé sur ses obligations et son rôle au sein du système international».

«Il est hors contexte de parler d'un faible taux de participation comme la marque d'un manque de légitimité dans les élections. La logique ici est complètement différente, et les commentateurs ont besoin d'outils analytiques différents de la boîte à outils classique des sciences politiques», fait savoir l'universitaire.

Concernant les missions que doivent accomplir les nouveaux députés dans la prochaine étape et dans un contexte marqué par une crise économique dont les effets ne cessent d'être plus visibles, le chercheur souligne que le rôle du Parlement dans le processus de la démocratie «n'est pas uniquement le vote de lois relatives à la gestion des affaires de la cité et le contrôle de l'Exécutif pour ce qui touche à leur application», c'est aussi de chercher «à instaurer une culture politique participative, de cohabitation et de collaboration afin que le citoyen puisse y voir dans les députés la posture de représentants réels aptes à défendre ses droits». Pour l'universitaire, les choses ne sont pas si compliquées dans les normes de la démocratie, «voter pour un parti, c'est décider de lui confier la dure et compromettante mission de gestion des affaires de la collectivité» et, en même temps, «participer indirectement avec les représentants dans une autre démarche qui est celle de la proposition des projets de société par le biais de l'APN prise comme institution de médiation», poursuit-il.

Il est essentiel, selon M. Houadef, que l'APN travaille en étroite collaboration avec d'autres acteurs, tels que les organisations de la société civile et des acteurs en dehors de la sphère politique «en vue d'instaurer, au-delà de simples mécanismes de rapprochement, une véritable culture de participation politique».

«Une institution législative avec des prérogatives claires et bien définies est du reste le signe pour le peuple que l'ordre politique est solide et que la construction démocratique l'est aussi», estime le chercheur, ajoutant qu' «il est raisonnable pour le peuple de faire confiance aux institutions publiques du pays».

«Au-delà des positions idéologiques et de l'affiliation politique, les députés doivent exercer le pouvoir de contrôle sur les politiques publiques de l'Exécutif, et faire de l'APN un vrai mécanisme de contrôle des politiques publiques de l'Exécutif», a conclu le chercheur.

Tahar Kaidi

الحياة
ELHAYATONLINE

البرلمان الجديد

مَن يتحالف مع مَن؟

يتساءل الكثير من المتتبعين للشأن السياسي، حول إمكانية تشكيل تحالفات برلمانية جديدة بين الكتل الست التي فازت في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 12 جوان المنصرم.

سلمى ساسي

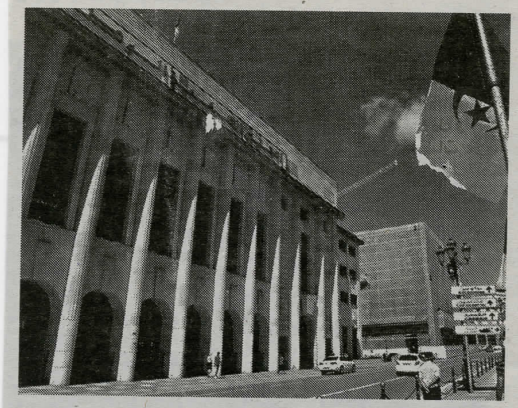

» وقبيل الإعلان عن النتائج النهائية، يبحث المتابعين لما يدور في الساحة السياسية، ما إذا ستكون هناك تحالفات بين الكتل السياسية خاصة أحزاب الموالاة القديمة، ويتعلق الأمر بحزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي اللذان لطالما شكّلا الأغلبية البرلمانية.

لم يحقّق أي حزب أو تكتل سياسي الأغلبية في الانتخابات التشريعية، بما في ذلك حزب الأفلان الذي تمكّن من حصد 105 أصوات، الأمر الذي يطرح إمكانية تشكيل تحالف سياسي تحت قبة "زيغود يوسف".

وفي هذا الشأن، يرى المحلل السياسي عبد الكريم سويرة، أنّ إمكانية إجراء تحالفات في الساحة السياسية تمضي باتجاه الأغلبية الرئاسية، في حال حاز برنامج رئيس الجمهورية دعم الأغلبية، على حد تعبيره.

وكان حزب الأفلان والأرندي وحمس، قد شكّلوا في وقت سابق تحالفا رئاسيا لدعم برنامج الرئيس السابق خلال العهدة 2004 -2012، لتنسحب بعدها حمس من التحالف وتنظم كل من تجمع أمل الجزائر والحركة الشعبية الجزائرية.

حمس كذلك وبعد خروجها من التحالف الرئاسي، شكّلت تحالف "الجزائر الخضراء" مع التشكيلات السياسية الإسلامية، ويتعلق الأمر بكل من حركة الإصلاح الوطني وحركة النهضة.

وبعد الإعلان عن النتائج النهائية لتشريعيات 12 جوان 2021، سترسم الخارطة السياسية للمجلس الشعبي الوطني، وما إذا ستكون هناك تحالفات بين الكتل الست، ويتعلق الأمر بكل من حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة المستقبل، حركة البناء الوطني، حركة مجتمع السلم والأحرار.◆

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

في ظل انقسامات الطبقة السياسية

الموالاة الجديدة جاهزة وتنتظر الضوء الأخضر

أزاحت الانتخابات التشريعية المبكرة التي جرت في 12 جوان الجاري الستار عن تشكل موالاة جديدة للسلطة، قوامها تكتل النواب الأحرار أو المستقلين البالغ عددهم 78 نائبا.

جلال بوعاتي

● ما رشح عن اجتماع زرالدة المنعقد قبل يومين، وحضره الفائزون في التشريعيات عبر بيان حمل توقيعاتهم، أنهم يساندون الرئيس عبد المجيد تبون وبرنامجه السياسي والاقتصادي المتضمن في مخطط عمل الحكومة والتزاماته الانتخابية الـ54.

لا يمكن التصديق بأن ما حدث صدفة، كما أن ترتيب هذا التكتل لم يكن صدفة، فالمرتبة الثانية في جميع الانتخابات السابقة كانت من نصيب حزب التجمع الوطني الديمقراطي، ونادرا ما كان الأحرار يحظون بالمدح والثناء على ترتيبهم، كما حصل يوم إعلان النتائج من طرف محمد شرفي رئيس سلطة الانتخابات، وكأن ما حدث مفاجأة! لماذا؟

في دستور 2020، وبينما استعدت لجنة لعرابة لوضع نقطة النهاية في نص الصياغة الأخيرة للوثيقة الدستورية، تفطن أصحاب العقول "اليقِظة" إلى ما كان سيكون فخا لا يمكن النجاة منه، في حال مرور الوثيقة في الاستفتاء كما هي. المؤسس الدستوري اقترح، للالتفاف على هذا الفخ، بدعة لا توجد في أي من دساتير العالم.

تنص المادة 103 من الدستور: "يقود الحكومة وزير أول في حال أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية رئاسية". وفي الفقرة الثانية من المادة نفسها نقرأ: "يقود الحكومة رئيس حكومة في حال أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية برلمانية".

وعطفا على ما سلف، يبدو أن إدراج الفقرة الثانية كان بهدف تفادي سقوط رئيس الجمهورية ضحية تعايش سياسي إجباري يدفعه إلى التنازل عن برنامجه لصالح الأغلبية البرلمانية التي قد تخالفه في التوجهات والبرامج، فضلا عن إيجاد مخرج من أي محاسبة في حال فشلت حكومة الأغلبية البرلمانية في مهمتها، وهو ما يعني تحملها مسؤولية الفشل وليس رئيس الجمهورية.

غير أن الواقع المستجد يخالف تماما هذه المخاوف، فالرئيس تبون لا يوجد في هذه الوضعية الحرجة، بل بالعكس يتهافت الجميع لمساندته ودعم برنامجه الانتخابي بلا شروط، باستثناء حركة مجتمع السلم التي عبر رئيسها عبد الرزاق مقري بأن التحالف ممكن لكن بتوفر شروط، أهمها انسجام الأهداف مع تطلعات حزبه، فضلا عن أنه يطرح فكرة قد لا يقبل بها باقي الشركاء في حال التحالف، وتتعلق بالحوار الجامع والتوافق بين مكونات الطبقة السياسية، بمن فيهم المقاطعون للانتخابات.

وبالنظر إلى النتائج الأولية للانتخابات، واحتمال عدم تغييرها بشكل كبير من طرف المجلس الدستوري، فإن الرئيس تبون لن يكون مضطرا إلى بذل مساعٍ لإقناع "المشاركين" بالانضمام إلى الحكومة الجديدة، بل قد لا يحتاج إلى ذلك أصلا، خاصة في ظل المعطيات الميدانية وفتور عزيمة "النشطاء" في الحراك بفعل ما يصفونه بـ "أسلوب القمع وسياسة الكل أمني" المنتهجة من طرف السلطات لتطويق مسيرات الحراك، وإعلان رموز الحراك عن ابتكار أساليب جديدة لمواصلة النضال من أجل الإصلاح العميق لنظام الحكم.. والتي لم تظهر بعد.

من هذا المنظور، يتأكد كل يوم أن السلطة لم تترك أي مجال للصدفة أو المفاجآت غير السارة، وهذا يكرس مبدأ الأمان والسلامة الذي يتحكم في المسار السياسي منذ انتخابات 12 ديسمبر الرئاسية، خاصة مع تأكد وجود أجندات إقليمية ودولية تسعى لإعادة ترتيب أوراق السياسة الدولية في المنطقة بين القوى العظمى، من خلال إعادة انتشارها وإحكام قبضتها على مصادر الثروة، خاصة بعد أن تناثرت أوراق "الإمبراطورية" الأمريكية في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، مقابل استئساد التنين الصيني واستعادة الدب الروسي عافيته، وظهور تركيا في شكل قوة صاعدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

مما سبق، وفي ظل حصول حزبي الأفالان والأرندي على وقت مستقطع لإعادة ترتيب شؤونهما، مستفيدين من غرق خصومهما في تبرئة الذمة من شبهة الارتباط بجهات إقليمية ودولية معادية للجزائر، لا يمكن تصور سيناريوهات أخرى في ظل غياب دور طلائعي للقوى السياسية الحالية في الساحة، والتي تحول معظمها من أحزاب تريد الوصول إلى السلطة من أجل إحداث التغيير، إلى "بحَل" أو "كيانات" مسلوبة الإرادة والقرار، هذا الأخير انتقل من أيدي العصب والزمر داخل سرايا النظام إلى الجماهير في الشارع، ما أفقدها (الأحزاب) رمزية ومكانة النخب السياسية والأيديولوجية، وجعلها بلا تأثير في المجتمع الذي صار هو أيضا فريسة سائغة لـ "عصابات" شبكات التواصل الاجتماعي في إطار ما اصطلح على تسميته بالحروب الجديدة.

ج. ب

الانتخابات التشريعية أزاحت الستار عن تشكل موالاة جديدة للسلطة

الشروق

بدأت اجتماعات ماراطونية لدراسة التحالفات

الأحزاب المتفوّقة في التشريعيات تسارع الزمن لاقتحام الحكومة

تبحث الأحزاب السياسية والقوائم الحرة مصيرها بعد الانتخابات التشريعية، وتسابق الزمن للتكتل في التحالفات الجديدة التي طفت إلى السطح بعد التشريعيات، كما تنظر هذه الأحزاب بعين "الطامع" إلى الحكومة الجديدة، التي لم يتبين شكلها ولا لونها لحد الساعة، ويأتي ذلك في وقت لم يفصل المجلس الدستوري بعد، في الطعون المودعة على طاولته، كما لم يرسم نتائج تشريعيات 12 جوان الماضي.

أسماء بهلولي

لم تنتظر الأحزاب السياسية والقوائم الحرة المشاركة في الانتخابات النيابية الأخيرة، صدور النتائج النهائية للتشريعيات، لتشرع في التخطيط لما بعد الانتخابات، سواء كانت من خلال بحث مسألة التحالفات السياسية داخل قبة زيغود يوسف، أو بعث رسائل ود إلى السلطة من أجل افتكاك حقائب وزارية في الحكومة الجديدة، ورغم إعلان العديد من الأحزاب السياسية عن استعدادها لعقد تحالفات مستقبلا في حال تمكنت من حصد مقاعد مريحة داخل الغرفة السفلى للبرلمان، غير أن الأمور لم تتضح بعد وهذا إلى غاية فصل المجلس الدستوري في نتائج الانتخابات، لاسيما في ظل وجود عدد معتبر من الطعون التي يمكن في حال تم الموافقة عليها، أن تحدث تغييرا طفيفا في قائمة النواب الفائزين بالعهدة الجديدة.

ويبدو أن "الماراطون" الخاص بالتخطيط لما بعد الانتخابات قد انطلق باكرا من خلال إعلان العديد من التشكيلات الحزبية عن مباشرة عملية مناقشة فكرة التحالفات والتكتلات وتشكيل الحكومة المقبلة حتى قبل صدور النتائج، وقد كانت البداية مع التجمع الوطني الديمقراطي الذي سيعقد، اليوم، أول اجتماع رسمي له بين قيادة الحزب وأمناء المكاتب الولائية، لبحث مسألة التحالفات والحكومة المقبلة.

وحسب القيادي في الحزب العربي صافي، فإن اللقاء الذي سيجمع الأمين العام للحزب الطيب زيتوني، مع أمناء المكاتب الولائية سيناقش أجندة ما بعد التشريعيات من خلال تقديم حصيلة للنتائج المحققة، ودراسة إمكانية عقد تحالفات مستقبلية مع الفائزين بهذه الانتخابات، إضافة إلى قضية المشاركة في الحكومة الجديدة والانتخابات المحلية التي ستأخذ حيزا مهما من المناقشات المقبلة، خاصة وأن الأرندي - حسب محدثنا - يولي أهمية كبيرة لهذا الاستحقاق السياسي المهم.

ولم يكن الأرندي الوحيد الذي استبق الزمن لبحث مسألة التحالفات والحكومة الجديدة، فقد سبقه لذلك أصحاب القوائم الحرة الذين استعجلوا النتائج النهائية للانتخابات لإعلان "دعمهم ومساندتهم" لبرنامج رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، من أجل مواصلة مسعى بناء الجزائر الجديدة بـ"مقومات سياسية وممارسات ديمقراطية تنشد التنمية في كل المجالات"، على حد تعبيرهم، وهذا في بيان صادر عن الكتلة الجديدة التي لم تتوان في التعبير عن اعتزازها ودعمها لـ"الجهد والمسعى الصادق للرئيس تبون في بناء النهج الديمقراطي الذي شرع فيه"، وذلك في انتظار الأحزاب السياسية الأخرى التي ستدلو بدلوها في هذا الملف قريبا.